

حسن عباس

بيروت - لاهاي - بيروت
سياحة في ردهات المحكمة

دخات

هيا بنا

الإصدار الثالث عشر، أيلول ٢٠١١

ملحق دوري يصدر عن خطط لبنانية

www.hayyabina.org • hayyabina@hayyabina.org



بين السادس عشر من آذار ٢٠١١ والثامن عشر منه، نظمت جمعية «عدل بلا حدود» زيارة لوفد مثل بعض منظمات المجتمع المدني اللبناني إلى مدينة لاهاي الهولندية. زار الوفد يوم الأربعاء الواقع فيه ١٦ آذار معهد أسير للقانون الدولي، والمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، أما يوم الخميس ١٧ آذار فزار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ومقر التحالف الدولي لدعم المحكمة الجنائية الدولية، وكان ختام الرحلة يوم الجمعة ١٨ آذار زيارة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولقاء ببعض المنظمات الدولية غير الحكومية. شارك في الوفد ممثلون عن الجمعيات التالية، (بالترتيب الأبجائي): أمم للتوثيق والأبحاث، الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب، الجمعية

اللبانية للقانون الجنائي الدولي، الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد، جمعية حماية حقوق الانسان، لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، المركز الحقوقي لقضايا الشأن العام، المركز اللبناني لحقوق الإنسان، مركز ريستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، منظمة العفو الدولية، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، منظمة الكرامة لحقوق الإنسان، منظمة لبنان للأمم المتحدة، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، مؤسسة جوستيسيا للإينماء وحقوق الإنسان، نقابة المحامين في طرابلس، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

«لم يسمع اللبنانيون بالعدالة الدولية كما سمعوا بها بعد ١٤ شباط ٢٠٠٥، وهذا دورنا».

ألان غروليه،

رئيس وحدة المتضررين، في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

لاهاي، ١٧ آذار ٢٠١١

بالقتل والصور العنيفة ومشاهد الدمار، والاعتصاب... اسم مخيف، مرعب. بعد ولادته في قرية بيتنجيتشا من أعمال مونتينيغرو وتخصصه في العلاج النفسي، (اختصاصي في معالجة الأمراض العصابية والكآبة)، شارك رادوفان كارادزيتش، سنة ١٩٩٠، في تأسيس الحزب الديمقراطي الصربي في البوسنة والهرسك. ومع تفكك يوغوسلافيا السابقة أصبح كارادزيتش رئيس مجلس الأمن الوطني في جمهورية سيربسكا، (جمهورية صرب البوسنة)، ثم أصبح عضواً في الرئاسة الثلاثية قبل أن يحتل موقع الرئيس المنفرد للجمهورية الصربية من ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ حتى ١٩ تموز ١٩٩٦.

في إحدى ليالي سنة ١٩٩٧ غادر كارادزيتش منزله وغير مظهره الخارجي. عاش بعض السنوات تحت اسم دراغان دابيتش، الخبير في الطب البديل! بلحيته البيضاء وشعره الطويل، وهي هيئته حين

انتابني شعور بضيقٍ ما في صدري عند نظري للمرة الأولى إلى مقر المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. قبل يوم، بالتحديد، رأيت مقر المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة: مبنى قديم وجميل تظهر عليه سمة الأصالة التي يوحي بها القدم. مبنى محكمة لبنان حديث ومثله، من حيث الطراز المعماري، كثير في بيروت. ربما أردت لمحكمة لبنان مبنى قديماً لكي أشعر بأن العدالة في وطني قديمة! لم لا؟ ألم يخبرونا بأن بيروت كانت مقرّ المدرسة الحقوقية الرومانية الشهيرة! القانون الروماني يعود إلى بيروت بعد قرون، ولكن ليس من بيروت بل من مكان آخر، من لاهاي.

لحظة زوال خوف متأصل

رادوفان كارادزيتش. اسم من الأسماء التي لاتزال عالقة في ذاكرتي منذ زمن الطفولة. اسم يرتبط في ذاكرتي

إلقاء القبض عليه في بلغراد في ٧ تموز ٢٠٠٨، نعتته الصحافة الصربية ببابا نويل. الديكتاتور بات مهزلة! إحدى النتائج الثانوية لحكم القانون. إلى دراغان دايتش، كان كارادزيتش في حياته المتخفية سيّدة اسمها ميلا.

مجزرة سربيرينيتشا، أفضح ارتكابات كارادزيتش، هي مجزرة راح ضحيتها من ٦٠٠٠ الى ٨٠٠٠ ضحية من رجال وشباب البوسنة المسلمين في مدينة سربيرينيتشا في البوسنة والهرسك، في شهر تموز ١٩٩٥. ارتكبت المجزرة وحدات من جيش سيربسكا بقيادة راتكو ملاديتش، (ألقي القبض عليه مؤخراً)، وبمؤازرة وحدات العقارب الميليشياوية الصربية. المدينة التي أصبح اسمها كناية عن مجزرة كانت معلنة منطقة أمنية من قبل منظمة الأمم المتحدة، وكان يتواجد فيها حوالي ٤٠٠ عنصر من القبعات الزرقاء الهولنديين. رغم ذلك كانت المجزرة. اعتبرت هذه المجزرة الأسوأ في أوروبا منذ الحرب الحرب العالمية الثانية.

رؤية كارادزيتش عياناً أزالتي عني كل ألوان الخوف التي يستحضرها إلى نفسي هذا الاسم. كيف لا وقد رأيتته جالساً في مقعد أدنى من قوس المحكمة يحاول بما قدّر له من كلام أن يدفع عن نفسه

الاتهامات نفسها التي تضايقت في ذاكرتي مع اسمه!
الآن، لم يعد كارادزيتش عصياً على القانون، لم يعد قادراً على التبعج بانتهاك معايير الحياة البشرية. العدالة البديلة تُطبّق حالياً على بابا نويل الطب البديل.

على النصب التذكري القائم في مدفن ضحايا سربيرينيتشا، والذي افتتحه الرئيس الأميركي بيل كلينتون في ٢٠ أيلول ٢٠٠٣ حضرت العبارات التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

نسألك يا ربنا رحمةً في الحزن

وحياةً في القصاص ودعاء

في دموع الامهات على سربيرينيتسا

ان لا تعود مرة اخرى

يا محول الحول والأحوال حول حالنا

الى احسن الحال وآخر دعوانا

ان الحمد لله رب العالمين

رئيس العلماء

في ١١ يوليو ٢٠٠١

«من وحي وقع العدالة الدولية عليّ في تماسّي المباشر المحسوس الأول معها: الأربعاء، ١٦ آذار ٢٠١١، مقر المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، لاهاي».

إزدواجية في معايير الإنشاء لا في عمل المحاكم

من هذا؟ إنه سيرج براميرتس الغني عن التعريف. سييرج براميريبييتس، تصرخ سيّدة لبنانية عند رؤيته. تعبیر تلقائي عن الرؤية المباشرة وغير المتوقعة لشخصية احتلت مساحة واسعة من السياسة اللبنانية لمدة غير قصيرة. كان ضيفاً من خارج البرنامج أتى خلال زيارتنا لمقر المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. كان يظن أن الحضور سيسمح له بالحديث عن محكمة يوغوسلافيا السابقة وعن مشاركته فيها وعن القرار الاتهامي الذي ضمّنه اتهاماته لكارادزيتش كمدع عام للمحكمة المذكورة. ولكن خاب ظنّه عندما انهالت عليه الأسئلة المتعلقة بمحكمة لبنان. كلّ يهتم برادوفاناته (نسبة إلى رادوفان كارادزيتش). ربما هو قانون المسافة. كان دبلوماسياً في إجاباته. رفض الإجابة عن أسئلة تتعلق مباشرة بالسياق اللبناني لأن الهدف من حضوره مختلف. ولكن على الطريقة اللبنانية صيغت الأسئلة المطروحة عليه بصيغ تربط بين عمل المحكمتين المذكورتين.

إختلاف المعايير التي تستلهمها الدول الكبرى عند قرارها إنشاء المحاكم الدولية الخاصة ليس طرحاً يدفع

براميرتس إلى الالتفاف حوله تمهيداً للتهرب من الإجابة عليه. براميرتس يقول: «الأمثل هو اعتماد المعايير ذاتها بالنسبة لكل المحاكم. لقد تطورنا كثيراً منذ ١٩٩٢ إلى اليوم ولكن الدول لم تتوافق بعد على قانون جنائي دولي. الدول العظمى لجأت إلى إنشاء محاكم مبنية على اتفاقيات دولية وهذا يعطي انطباعاً بأن المعايير المطبّقة على الدول مزدوجة. هذا هو الوضع القائم علينا التعامل معه ولا سبب يجعلنا نخاف من تسييس هذه المحكمة أو تلك». وأضاف: «رغم إقراري بأن هناك معايير مزدوجة في تأسيس المحاكم الدولية فإن محكمة لبنان تؤسس لقاعدة جديدة في هذا البلد: وضع حدّ للإفلات من العقاب».

الفهم الواقعي للوقائع والذي لمسته عند معظم من التقينا بهم هو من الأمور التي استرعت اهتمامي. في لبنان لدينا هوى لتعميم فكرة صحيحة من حيث المبدأ على مسائل لا علاقة لها بالفكرة فتقع في خطأ التعميم ويدور الجدل حول صحة الفكرة المنطلق، لا حول شرعية التعميم. كيف ذلك؟ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أنشأها مجلس الأمن الدولي الذي هو هيئة سياسية؛ إذا فقرار الإنشاء سياسي بامتياز. هذه فكرة منطلق صحيحة. لدينا في لبنان ميل إلى تعميم

سياسية حركة البدء على عمل المحكمة الذي لم نر منه الكثير إلى الآن. نوع من الإسقاطات الكثيرة التي تجريها عقولنا. المشكلة في شرعية هذا التعميم لا في فكرة البدء. الفصل المنطقي بين إنشاء المحكمة السياسي وعمل المحكمة غير المسيس أمر يسترعي الانتباه من حيث عدم الحرج من التصريح بالشق الأول منه.

تؤكد حنة برولوفسكي، الباحثة في معهد أسر للقانون الدولي، أن «مبدأ العدالة الدولية لا يعمل بشكل كامل، فهو مبدأ حديث. حصلت أمور كثيرة إيجابية لذلك يجب دعم المبدأ». لا تتهرب ببرولوفسكي من واقع أن هناك دولاً قوية ونافذة تستطيع التهرب من مبدأ العدالة الدولية رغم أن الدول، نظرياً، متساوية في السيادة. إجابة منها على تساؤل أحد الحاضرين عن عدم تطبيق العدالة الدولية على بعض ممارسات إسرائيل.

دوف جاكوبس، الباحث في جامعة أمستردام، يعتبر أن الانقسامات السياسية الداخلية في لبنان تستحضر مواضيع خارجية، ومنها المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، للبحث عن ضحية خارجية للخلافات اللبنانية. يقول جاكوبس: «دائماً نلوم الخارج على الأخطاء». في الاتحاد الأوروبي لطالما

اعتُبر الاتحاد كبش محرقة فيما يتعلق بالأزمات التي تحصل في الدول المنضمة إليه كفرنسا مثلاً. في مسألة العدالة الدولية علينا التحلي بنوع من المسؤولية. حزب الله يعتبر المحكمة أداة سياسية. أنا أعتبر أن دور المحكمة يتم تضخيمه انطلاقاً من الانقسامات السياسية في لبنان. المحكمة تستخدم كأداة في السجال الداخلي اللبناني. المحكمة ليست مسؤولة عن المشاكل في لبنان».

جاكوبس غير الراضي عن التقارير التي أعلنتها لجنة التحقيق الدولية التي سبقت إنشاء المحكمة يرى أن «مؤيدي العدالة الدولية يمكنهم الاختلاف على بعض جوانب عمل مؤسسات العدالة الدولية ولكن لا يجب أن يختلفوا على مبدأ العدالة نفسه».

ماجد اليناسبالينسكا، من قسم التواصل الخارجي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، تستعيد بعض الذكريات عن بدايات عمل المحكمة المذكورة. تقول إن «المحكمة مؤسسة أنشأها مجلس الأمن الدولي الذي هو، بطبيعته، هيئة سياسية. ولذلك كان هناك شعور في يوغوسلافيا السابقة بأن المحكمة هيئة سياسية وغريبة، وكانت هذه من المشاكل التي واجهت المحكمة في بدايات عملها».

وعن العمل الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة تقول سبالينسكا: «كان يجب إظهار أننا نحارب مفهوم اللاعقاب وبدأنا بجمع الأدلة. شهدت بلدان عدّة جرائم جماعية ولم يحاسب الفاعلون. ونحن، في استعراض ما قامت به المحكمة، لا نتحدث عن المساءلة فقط بل عن مساءلة كبار القادة. كانت محكمة يوغوسلافيا السابقة أول محكمة تتهم رئيس دولة لا يزال في منصبه، (في إشارة إلى اتهاماتها الموجهة إلى سلوبودان ميلوزيفيتش عام ١٩٩٩)، وهذا إنجاز للعدالة الدولية».

سبالينسكا تتحدث عن أثر اجتماعي للمحكمة يصعب قياسه بدقة وهو «المساعدة في تغيير طريقة التفكير في مجتمعات الدول التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة».

تغيّرت نظرة شعوب دول يوغوسلافيا السابقة إلى عمل المحكمة، يؤكد سيرج براميرتس: «الآن ٥٢٪ من الصرب مع إلقاء القبض على ملاديتش، (لم يكن قد أُلقي القبض على ملاديتش بعد)، وعلى المحطات التلفزيونية الصربية تُعرض صور لملاديتش وهو يطلق النار على مسلمين. كذلك ارتفعت بشكل مذهل نسبة رضى الصرب عن المحاكمات

التي تمّت». براميرتس يلفت إلى «أننا نقوم بعمل غير منحاز ولكن نعتزف بأننا مقصرون في شرح ما نقوم به، بشكل دقيق، لشعوب العالم».

غريغوري تومساند، وهو موظف قانوني كبير في مكتب المدعي العام في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، يؤكد أن «الادعاء يعمل على جمع الأدلة دون الالتفات إلى الاعتبارات السياسية. لا نعمل في بيئة من الفراغ السياسي ولكن قرارات الادعاء لا تستند الى اعتبارات سياسية. ستتم مراجعة كل الأدلة المجمّعة للتأكد من مصداقيتها».

عن عمل المدعي العام، بعد تصديق قاضي الإجراءات التمهيديّة دانييل فرانسين على القرار الاتهامي الذي رفعه الأول للثاني، يلفت تومساند إلى أنه «طوال مرحلة الإجراءات القانونية ستستمر التحقيقات من أجل تدعيم الاتهامات وجمع أدلة جديدة»، مذكراً بأن «التحقيقات لا تنتهي مع بدء الاتهامات فهي قضية مستقلة». وفي جميع الأحوال، فإن «اختصاص المدعي العام يقضي باتهام أفراد لا دول ومنظمات».

يلتفت تومساند إلى الحضور الذي بدا من أسئلته متشوقاً لمعرفة أي شيء عن محتوى القرار الاتهامي المرفوع إلى قاضي الإجراءات التمهيديّة ويقول:

«أحبذ أن تصبروا خاصة وأنكم تصبرون منذ فترة طويلة. من هو الفاعل؟ هذه التساؤلات لا يمكن الحصول على أجوبة عنها إلا بعد انتهاء المحاكمات». وعن ملف ما يسمّيه اللبنانيون «شهود الزور» يقول: «فيما يتعلق بمن أعطى إفادات غير صحيحة أمام لجنة التحقيق الدولية، لا تتم ملاحقتهم لأن هذه مسألة قانونية تقنية. المحكمة تشكلت عام ٢٠٠٩ وما جرى قبل تشكيلها لا يخضع لقواعد المحكمة. بعد بدء المحاكمات، إذا اعتبر قاضٍ في المحكمة أن شاهداً ماثلاً أمامه يقدم إفادة كاذبة فهذا القاضي يتمتع بصلاحيّة مقاضاته».

حيث سيتم استقبال رادوفانات جرائم لبنان

القاعة كانت فارغة إلا منّا ومن يساعدنا على فهم ترتيب محتويات القاعة. المقاعد مريحة، أمام كلّ منها شاشتان إلكترونيتان تعرضان كتابة للمداولات التي يمكن أن تجري في القاعة لتكون أمام أعين المشاركين، ويمكن عبرها التواصل مع كل الموجودين، أو التواصل مع قسم محدّد، ميكروفون، وربما يرغب الحاضر في الإدلاء بدلوه. هذه هي حال القاعة المخصصة للمحاكمات في المحكمة

الدولية الخاصة بلبنان. وسط القاعة قوس المحكمة، وهي المقاعد الأكثر ارتفاعاً. تحت القوس مباشرة المقاعد المخصصة لقلم المحكمة. على يمين القوس صف من المقاعد المخصصة لفريق الدفاع عن المتهمين ومقاعد المتهمين في آخر الصف. يتم إحضار المتهم إلى قاعة المحكمة عبر باب قرب مقاعدهم يتصل بممرات خاصة. على شمال القوس مقاعد مخصصة لفريق الادعاء. أمام القوس مقعد منفرد معدّ لاستقبال الشهود فرادى. فوق مقعد الشاهد، وفي مستوى أرفع من مستوى قاعة المحكمة بلكون صغير ناظر معدّ لاستقبال من يرغب في حضور جلسات المحاكمة من وراء الزجاج. على الزجاج ستارة يمكن أن تُسدّل لتجيب قاعة المحكمة عن نظر الجمهور في حال حضور شاهد لا يرغب بكشف هويته. ولمزيد من الحيطّة يمكن إرجاع مقعد الشاهد ليصير تحت البلكون الناظر. الترجمة الفورية مؤمنة بلغات المحكمة الثلاث: العربية، الإنكليزية، الفرنسية. هي بعض التسهيلات المقدّمة لمن يمكن أن يتواجد فيها. (الخميس ١٧ آذار ٢٠١١، مقر المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، لايدشندام).

في التقرير السنوي الثاني (٢٠١٠) —
٢٠١١) لرئيس المحكمة الدولية الخاصة
بالبان، القاضي أنطونيو كاسيزي، ورد أن
«المحكمة (وقعت) في ١٥ نيسان/ أبريل
٢٠١٠ مذكرة تفاهم إضافية مع المحكمة
الخاصة لسيراليون بشأن قاعة المحكمة
والخدمات المتصلة بها. ومن خلال
استخدام المحكمة الخاصة لسيراليون
قاعة المحكمة لمحكمة (تشارلز)
تايلور، تمكنت المحكمة من تحسين
التكنولوجيا المعتمدة في قاعة المحكمة
والخدمات والإجراءات المتصلة بها،
فأصبحت مستعدة أتم الاستعداد لأعمالها
القضائية».

الآن، على طرفي قوس المحكمة، يرتفع
علمان يحملان شعار المحكمة الخاصة
بسيراليون. قريباً سينزع هذان العلمان
ليحل محلّهما آخران يحملان شعار
المحكمة الدولية الخاصة بلبان، تمهيداً
لبدء المحاكمات في الجرائم المرتبطة
بالسياق اللباني لهذه المحكمة.

نقلت ناظريّ مراراً بين الباب الذي
يُستقدم عبره المتهمون من سراديب تحت
الأرض وبين المقاعد المخصصة لهم.
هل يمكن أن يمرّ عبر هذا الباب ويجلس
على هذه المقاعد رادوفانات الإجرام في
لبان؟ ومن سيكونون يا ترى؟!

لكل متهم يمثل أمام المحكمة حقوقه

المحفوظة التي تضمن له محاكمة
عادلة.

رئيس مكتب الدفاع، فرانسوا رو، يؤكد
على أهمية الدور الذي يقوم به مكتب
الدفاع: «حتى لو كنّا من مكتب الدفاع فإن
الجريمة تروّعا. ولكن حتى عندما يتم
اتهام شخص بارتكاب أسوأ الجرائم فلا
بد من وجود محامين يدافعون عنه. هذه
من مهمات المحامين في دولة القانون».
برأيه أن حقوق الإنسان لم توضع لحماية
المظلومين، على ما قال أحدهم، بل أيضاً
للدفاع عن المتهمين.

مع بدء المحاكمات، يوضح رو، «لن يكون
هناك محام فقط في مواجهة المدعي
العام بل سيكون في مواجهته فريق كامل
يحاول نفي الأدلة التي يقدمها المدعي
العام، وهذا يجب أن يعرفه اللبانيون».
فريق الدفاع يقدّم الدعم للمحامين
الذين يستلمون ملفات المتهمين. هؤلاء
المحامون يقررون استراتيجية الدفاع
بالاتفاق مع موكلهم وفريق الدفاع
يساعدهم على أدائهم مهامهم.

جيفري روبرتس، الخبير القانوني في
قسم الاستشارات القانونية في مكتب
الدفاع، يشرح أن «مكتب الدفاع لا
يمثل متهمين بل هو مكتب دعم يقدّم
المساعدة القانونية إلى محامي الدفاع
الذين سيستلمون ملف المتهم عند بدء

المحاكمات».

إيلين أونياك، المسؤولة عن قسم الدعم القانوني في مكتب الدفاع، أشارت إلى الحقوق التي يتمتع بها المتهم: «المتهم يتمتع بحق الحصول على محاكمة عادلة. نشدد على هذا المفهوم لأنه الوسيلة الوحيدة لإحقاق الحق. القضاة عليهم احترام حقوق المتهم بشكل فعلي لا نظري. المادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة تتناسب مع المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية». ومن حقوق المتهمين أنه خلال جلسات المحاكمات «تكون للدفاع الكلمة الأخيرة دائماً». وفيما يخص الأدلة المقدمة لاتهام المائلين أمام المحكمة تنص قواعد الإجراءات والإثبات أنه على القضاة غض النظر عن الأدلة إن لم تكن إثباتية، كما لا يؤخذ بالأدلة المجمعّة بطريقة تنتهك حقوق المتهم.

إيران في لاهاي

أعجبتني ملاحظة أباها أستاذ لمادة التربية الوطنية في لبنان. كنا في حديث الساعة: الحراك الديمقراطي العربي. أخبرني أنه في ملحق أحد الدروس التي يعلّمها لتلامذة صغار السن سؤال يطلب من التلامذة تسمية آخر ثلاثة رؤساء جمهورية في لبنان، ثم قال: هل يعرف

طفل عربي في دولة عربية غير لبنان أن هناك رؤساء سابقين على آخر الرؤساء؟ حديثه يعطي شرعية للمصطلح الذي صكّه سعد الدين إبراهيم: «الجملوكيات»: الأنظمة العربية المفترض فيها أن تكون جمهورية اندمجت ببعض سمات الأنظمة الملكية.

أستذكر هذه الحادثة مع تبادر صورة تظاهرة صغيرة من تنظيم شباب إيرانيين في لاهاي يعترضون على النظام الثيوقراطي الإيراني. عشرات الشباب الإيرانيين قادني إليهم بالصدفة صوت هتافاتهم. تبعت الصوت لأرى ماذا يحصل. لم أتعرف على جنسيتهم فوراً فأنا لم أكن أعرف شكل العلم الإيراني السابق على الثورة الخمينية وهو العلم الذي كانوا يرفعونه. ألوان العلم الإيراني ذاتها، ولكن في وسط اللون الأبيض صورة أسد أصفر تخرج منه شمس صفراء.

كانوا يرددون أناشيد جميلة الوقع على السمع، ويستمعون إلى كلمات لبعض المشاركين معهم في وقتهم الاحتجاجية. كل الكلام باللغة الفارسية. بين أيديهم كانت صور كثيرة لإيرانيين أعدموا في إيران. وقربهم، لضمان الانتظام العام، شرطي وشرطية شقراء جميلة. عدد كافٍ من عناصر الأمن لضبط تجمع يريد التعبير عن رأيه. وبين المتظاهرين كانت

فتيات إيرانيات يرتدين التنانير القصيرة على الرغم من طقس لاهاي البارد. ربما أردن التعبير بكل أشكال التعبير عندما أمكنهنّ التعبير عن أنفسهنّ. ذهبت إليهم وصديقتي. سألت صديقتي أحدهم: هل هذا هو علم إيران أيام الشاه؟ أجابها الشاب: أجل. قالت له: هذا يعني أنكم مع الشاه؟ نظر إليها بغرابة وقال باقتضاب: الشاه مات! ملوك تموت وأعلام دول تتغيّر. ولكن يبقى الإنسان.

عود على بدء

وفد منظمات المجتمع المدني اللبناني زار مدينة لاهاي الهولندية للتعرف المباشر على عمل بعض مؤسسات العدالة الدولية التي تتخذ من المدينة مقراً لها. لاهاي، كما يحب الفرنسيون تسميتها، أو ذا هِيغ، وفق التسمية الإنكليزية، أو دين هاخ، على ما يسمّيها الهولنديون، أصبحت رمزاً للعدالة الدولية، فالمدينة تستقبل مقرّات محاكم دولية عدّة. الزيارة نظمتها جمعية عدل بلا حدود اللبنانية.

ليست الزيارة الأولى من نوعها، فقد سبقتها زيارات شبيهة وستليها أخرى مع اختلاف صفات أعضاء الوفود: إعلاميين، ناشطين في المجتمع المدني، محامين، قضاة... وتدرج هذه الزيارات

في إطار نشاط مؤسسات العدالة الدولية للتواصل مع الخارج.

لاهاي ليست كباقي مدن العالم، خاصة بالنسبة لشخص مثلي، تستقبل المدينة مقر محكمة دولية هدفها محاكمة مسؤولين عن جريمة هزّت وطنه. هادئة وجميلة هذه المدينة التي باتت من الرموز المكانية للعدالة وللقانون الدولي.

في مدينة لاهاي الهولندية، عُقد أول مؤتمر للسلام عام ١٨٩٩. بعدها أدخل الهولنديون على دستورهم، في المادة ٩٠ منه، ضرورة دعم القانون الدولي.

تشتهر لاهاي بصفتها مدينة العدل والسلام في العالم. السبب في ذلك يرجع إلى استقبالها مقرات محاكم عدّة: المحكمة الدائمة للتحكيم (PCA)، المحكمة العدل الدولية (ICJ)، المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة (ICTY)، المحكمة الدولية الجنائية لرواندا (ICTR)، المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون (SCSL)، المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (STL)، المحكمة الدولية المنشأة عقب أزمة الرهائن الأميركيين الذين احتجزتهم إيران بعد الثورة (The Iran-US claims tribunal)، محكمة لوكربي (The Lockerbie tribunal).

أول هولندي صادفته في لاهاي كان سائق الحافلة الذي أتانا إلى الفندق ليقبلنا إلى وجهتنا. كان هذا الهولندي ينظر إلينا وعلى محيّاہ ابتسامة عريضة. لم يطل الأمر حتى اكتشفت سبب تسمّيه. السبب هو كوننا لبنانيين وكونه يعرف لبنان من خلال خدمته في قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل). تسارعت إلى ذهني فكرة أن لبنان مدوّل منذ أمد بعيد، أمن جنوبه تم تدويله لسبب أساسي وهو استكاف الأمن اللبناني الرسمي عن القيام بواجباته تجاه سكّان هذه المنطقة. ما الجديد الآن؟ تم تدويل العدالة؟ لقد اعتاد اللبنانيون على تدويل الوظائف السيادية لدولتهم الفاشلة.

في أحاديث جانبية بين المشاركين في الوفد الذي زار لاهاي لفتني تمّني إحدى المشاركات اللبنانيات لو أنّها تمتلك جنسية إحدى دول العالم الثالث (لن أذكرها تخفيفاً من عنصرية التّمّني غير المقصودة) وذلك لأنّ المواطن اللبناني، برأيها، لا يتمتع بحقوقه التي تؤمن له الحياة بكرامة!

وفي الأسئلة التي وجهها المشاركون خلال الجلسات التي استقبلتها المحكمة الجنائية الدولية أثار انتباهي

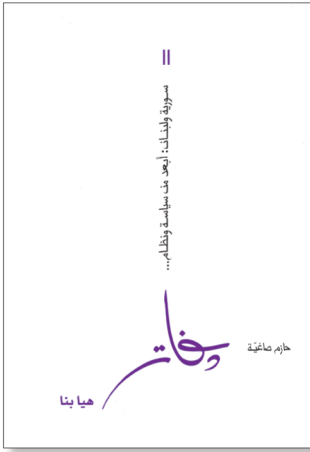
امتعضات متكررة من عدم مثالية نظام المحكمة الجنائية الدولية الأساسي، وبشكل خاص الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن والتي يستطيع من خلالها، واستناداً إليها، إعلاء السياسة على العدالة (حقه بأن يطلب من المحكمة إيقاف النظر بقضية تنظر فيها).

في الفندق حيث نزلنا تبادل بعض أصدقائي الحوار التالي: صديقي: يمكنك ترك أغراضك في صالة الفندق. لن يمسّها أحد فتحن في لاهاي لا في بيروت.

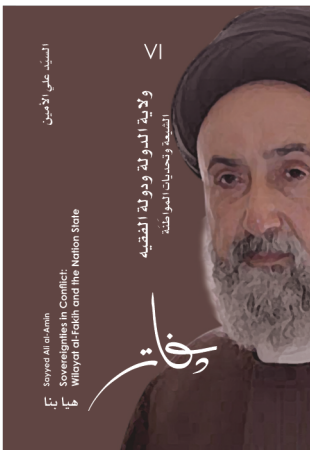
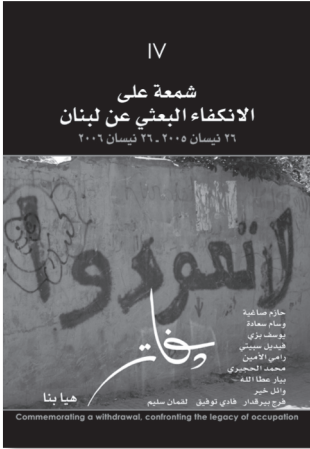
صديقتي: أتعقد ذلك؟ صديقي الثاني: ليس الأمر بهذه البساطة. في أمستردام هناك كثيرٌ من النشالين. صديقي: إي بس هون لاهاي، مدينة القانون.

أعتقد أنّ هذه الرغبات منطلقاتها واحدة. في الأولى امتعاض من غياب دولة القانون في لبنان. في الثانية امتعاض من عدم مثالية العدالة الدولية. في الثالثة تصوّر مثالي لاستشراء الحقّ. نحن كلبنانيين مشتاقون إلى العدالة، علّ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان تطفئ بعض أشواقنا.

بيروت، ٢٤ آذار ٢٠١١



هيا بنا



bearing the burden of the Lebanese debate that began in 2005, has continued since without resolution, and focuses on a range of related topics including justice vs. stability and the culture of impunity vs. foreign intervention.” Based on that multifaceted orientation and despite the professional nature of the excursion, the trip ultimately became an opportunity for Abbas to review that thorny debate by distancing himself from its strictly Lebanese perspective and learning more about its universal dimensions. This short text relates

the first impressions recorded in Mr. Abbas’ personal travelogue about the experiences he acquired on his “Journey to *Justiceland*.” A unique trip indeed, it gave him the opportunity to watch Radovan Karadžić face the Court, witness the fervor with which expatriate Iranians were demonstrating against the ruling regime “at home” and last but not least, to discover that the group’s bus driver was once a soldier in his country’s UNIFIL peacekeeping detachment based near Abbas’ hometown in south Lebanon.

From March 16 – 18, 2011, a host of individuals representing Lebanon’s civil society organizations were invited to The Hague by Justice Without Borders. Among those visiting was Hassan Abbas, a journalist, researcher at UMAM Documentation and Research (UMAM D&R) and Hayya Bina activist. The endeavor was essentially a field trip to the land of international justice where participants met with notables in that field from around the world. Among other events, the group visited with delegates to

the Special Tribunal for Lebanon, the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, the International Criminal Court and the Coalition for the International Criminal Court.

“Clearly, Abbas arrived in The Hague bearing the weight of the ongoing Lebanese debate which has been tackling -- without consensus -- issues such as justice vs. stability, culture of impunity vs. foreign intervention, etc.”

Revise to: “Understandably, Abbas arrived in The Hague



a supplement of **KHITAT LUBNANIYYAH**

www.hayyabina.org • hayyabina@hayyabina.org

Hassan Abbass

Beirut - The Hague - Beirut
A Brief Journey through *Justiceland*

هيا بنا



Hayya Bina's Log
Thirteenth issue, Sep. 2011